

ملامح من استعادة الدينامية الوطنية العراقية

يتنامى مؤخرا اعتقاد بان صعودا لما يمكن تسميته «السيستانيّة» قد بدأ. ومع أن عوامل متشابكة ما تزال تحول دون تشكل ملامح الظاهرة الجديدة، إلا أن الأدلة عليها لم تعد قليلة، والمؤكد أن مرجعية النجف، واستنادا لأدكرتها التاريخية، قررت- راغبة او مضطرة - عدم تضییع فرصة استعادة دورها القيادي على المستوى الوطني، في حقبة ما بعد الحداثة ونهاية مرحلة الوطنية الحزبية والإيديولوجية التي استمرت غالبية منذ الثلاثينيات وحتى 2003. ولو تسنى لهذه العملية أن تتكامل، فإن نمطا أو «طبعة عراقية» من «ولاية الفقيه» تكون قد بدأت، وهو تحد يشبه ذلك الذي واجهته الصفوية مع التشيع العراقي الذي انتج في العصر الحديث «نظام الاجتهاد» و «التقليد» و «الحوزة».. مما تكرر لاحقا واعتمده المراكز الشيعية كافة في العالم.

التطابق مع بنية المكان

ستكون النجف أمام امتحان التناغم مع مقتضيات التعبير الوطني التعددي الشامل. بعد نجاحها التاريخي في التناغم مع الخاصيات الجزئية إبان فترة التشكل الوطني ما قبل الحداثي، عندما توافقت مع خاصيات المساواتية والديموقراطية الفطرية للبحر القبلي المحارب الذي نشأت ضمنه. واغلب انها ستركز على المصالحة الفعلية بين المكونات العراقية، أو تميل لتبني آلية «المؤتمر الوطني التأسيسي»، حيث تتركز ضرورة واحتمالية تحقق النصاب الوطني بتلازم التعددية والوحدة الوطنية. أي الفعالية المشتركة الحرة لمكونات المجتمع الأساسية، ما يتطابق مع بنية «نظام الاجتهاد العراقي» وطبيعته. يتوقع لثل هذه الاستعادة للطاقة الوطنية العراقية أن تفتح باب استعادة التوازنات الإقليمية المختلة منذ غياب العراق. الكيان الدينامي المزدحم بالطاقات البشرية والثروات، مع غزارة وثاق الماضي والواقع، ما جعله نقطة حفظ، أو بالعمس تبديد مثل هذا التوازن تاريخيا، مع كل ما يعنيه ذلك في ظل الاختلال واضطراب أوضاع الإقليم اليوم.

ولكي تتضح أبعاد مثل هذا التطور الاستثنائي، تلح العودة لتاريخ التشيع الحديث، أي الصفوي، الذي انتقل لإيران من آذربيجان، وتحول على يد عباس شاه الى حركة «تشيعي»، بالقوة والسيف، ومن ثم الى سلطة يتبناها «فقيه»، وأول فقيه الحق بالسلطة هناك هو الحقق الكرعي، البهبائي الأصل. كان قد انتقل من النجف إلى إيران. ملبيا طلب شأها الصفوي الثاني، لتقوم بينه وبين مرجع نجفي آخر هو الططفي، بحاجة علمية، حزم فيها مثل التشيع العراقي اللتحاق بالحكم وإن كان شيعيا. وبدل الحكم والسلطة الوراثية، قامت في العراق بعد القرن الثامن عشر حركة تجديد دينية، ونشأت في النجف «دولة – مدينة غير سلطوية» لا تستعمل العنف ولا تحكته، تقوم على مفهوم العقيدة، ويسودها نظام داخلي متعدد في «الاجتهاد» و «التقليد» وأساليب التدريس في «الحوزة».

ذلك هو نظام «ولاية الفقيه» العراقي، أي ولاية «المجتهد الأكبر». هذا النمط من الولاية لا يقيم سلطات وحكومات، ويمارس نفوذه وكأنه «نظام لا- دولة»، برأس اكبر وروؤس متعددة ليست بالحقم اصغر، ويستمد بنيتها من طبيعة مكان خاصياته البنوية مساواتية تشاركية ديموقراطية فطرية، انجبت على مر التاريخ ناضج سلطات وظواهر من هذا النوع، أكرها «القرطبية»، استجابة لطبيعة

15 | 1

عدد خاص بمناسبة 9 نيسان/

ابريل، حين سقطت بغداد واحتل الأميركيان العراق. أسئلة المعنى والتهيه، أو سؤال الحيرة بين «الاستقرار» و«الديموقراطية» المزعومين. أسئلة قائمة.. ولم تنته.

2

سنوات العبث العراقي، واستطراداً استعادة أيام الأدرينالين المتجددة: «القارب الذي لاح لي في النهر كان حنة»... وألف مليار دولار و«الحلم» عن فقدت من الموازنة في السنوات الـ12 الماضية منذ 2003!

3

في صراع المظلوميات: إشكاليات على رأسها الانتماء والانشقاق. وكاريكاتير. وفي «بألف كلمة»، نصوص لكتاب على فاييسوك، و«الحلم» عن مدينة بغداد. وأخبار ولوحات العدد كلها من العراق وعنه.

4



سيرون باران - العراق

الوحدات الزراعية الحاربة. مثل هذا الشكل من الظواهر ظلت ملامحه مطموسة أو غير مقلّنة لصعوبة تجسيدها مفهوما، بينما الصفوية نمط معروف وتقليدي من الحكومات، يسهل إبرازه وإشاعة تصورات مبالغه حوله. وبيضا قامت النجف في العصر الحديث بـ «تشيعي» القبائل السنية بعد القرن الثامن عشر في الجنوب العراقي والقرات الأوسط، سلما، بواسطة الدعوة «الوامة» المتفغلين بين العشائر، قامت الصفوية بـ «تشيعي» الإيرانيين بالقوة والسيف.

انتحاء «العملية السياسية»

والآن يلوح في الأفق تحول يأتي على أنقاض «العملية السياسية الطائفية المحاصصاتية» التي أرساها المحتلون الأميركيون منذ 2003، وفي لحظة انحيار هذه العملية وفقدانها مبررات الاستقرار، وذلك برغم أن مثل هذا التحول لا يزال لم يُلحظ على نطاق واسع لسببين رئيسيين: أولهما غياب السردية الفعلية لتشكّل العراق الحديث لمصلحة تصورات إيديولوجية مجتزأة، تلتفي التاريخ الحديث السابق عليها، استمرت هي الغالبة خلال فترة ليست قصيرة. وثانيها مصدره خاصيات تُميّز الجهة الأهم في التخصصات الراهنة والمنظرة، فالمرجعية النجفية العراقية تعتمد في الممارسة «سياسة الكتمان» وإخفاء النوايا الى الحد الأقصى، ما يجعل خطواتها »

9 نيسان.. أين قوس قزح؟

بعد سقوط نظام صدام حسين بشهرين أو ثلاثة، بادر مركز عراقي صغير يتاجر بالأقراص الليزرية إلى إنتاج مسلسل كوميدي تناول بسخرية المظاهر العامة في حينها.
وأنّ العراق خلا آنذاك من أية فتاة تلفزيونية، فقد طُبعَ السلسل على أقراص ليزرية وبيع في الأسواق. في إحدى الحلقات يدور حوار بين اثنتين من أبطاله، يتحدث فيه أحدهما عن الزهور الأسطوري الذي سيحققه الأميركيان في العراق بمبالغة مفرطة، ومن جملة ما يقوله لصاحبه «راح يوزعون سيارات ع المواطنين.. لكل مواطن سيارة»، فيسأله صاحبه «بيس الشوارع شلون راح تكفي بهاي الحالة؟»، فيجيبه «مو مشكلة.. يوزعون شوارع ويه السيارات!».

كانت الأمل كبيرة حقاً. أكبر من سيطرة «داعش» على ثلث العراق، وأكبر من أعمد التنازحين التي تجاوزت المليوني نازح، وأكبر من حرب السننتين الأهلية، وأكبر من نيران السيارات المخفخة التي تحرق الناس والحجارة، وأكبر من صور القتل والدمار التي يقدمها غوغل لن يسأله عن بلاد الرفادين، وأكبر من الفساد المالي والإداري، وأكبر من تشوهات المدن وأمراض المجتمع.

كانت غالبية العراقيين يرون صدام حسين كالوحش في أفلام الرسوم المتحركة، والذي بمجرد التخلص منه تنبئ الزهور في كل مكان ويخرج قوس قزح في السماء، ويضحك الجميع. وبالطبع هم محقون بعد أعوام من القمع والإضطهاد والتجويع والتجويف عاشوها في ظل حكم الدكتاتور. الانتشال فردوس الغريق. كل حياة مقبلة مقبولة، ولا شك ستكون أكثر من مقبولة بوجود عود دلال يعقب الانتشال. لا وقت لدراسة ما ستؤول إليه الأمور في لحظة الاحتقان، ولا فكرة تلمع في ذلك الحين عن مضمون السنوات المقبلة. لكن الغريق حين ينتشل ويقفل الى مكان يشبه الجحيم ليعيش فيه، سيواجه أحياناً يستأنف خنقه، فتبدأ رحلة البحث عن الانتشال مرة أخرى. إلا أن التفاصيل تغيرت هذه المرة والأهم أصبحت أكثر تعقيداً. معادلة قتل الوحش بغية خروج قوس قزح لم تعد قابلة للتطبيق، وانتظار ترميم الخراب الراهن قد يستغرق حياة قابلة للضياع عاجلاً، والهروب ليس سوى جري نحو صبير غامض.

في يوم التاسع من نيسان 2003، اضطر الشعب المبتهج بسقوط ديكتاتوره إلى مصارعة شبح القتل الذي كان يحاول سلب البهجة. انهيار الدولة الفاجئ وهزيمة الفوضى على كل شيء صدم الناس وعكر صفو أحلامهم الكبيرة، لم يتوقعوا أعمال

سلب ونهب وانتشار عصابات مسلحة في الشوارع وخلو البلاد من أية قوة أمنية سوى جيوش الحلفاء التي بدت غير أبهة بما يجري، ولم يملكوا تصوراً عن شكل المرحلة الجديدة ومدى إمكانية السيطرة على الالتفات في القريب العاجل. منذ ذلك اليوم تصدرت أمنية عودة الأمان قائمة الأمنيات، وما زالت متصدرة بعد مرور 12 عاماً.



علي طالب - العراق

في يوم التاسع من نيسان 2003، بدأ أن العنان أطلق لتراكمات الديكتاتورية العسكرية القبلية، الولع بالسلاح أنتج تجمعات معلنة للمتاجرة بالأسلحة المستولى عليها في القرآت العسكرية والأمنية والحزبية.. أزمة السكن دفعت آلاف الناس إلى الانتشار في الساحات والأراضي غير المأهولة لتقاسمها كيفما اتفق ومن ثم بناء منازل متواضعة فوقها شكلت لاحقاً ظاهرة العشوائيات.. قيم «الفحولة»

التغلبه كلياً، ويحكم أجواء العصر الأوروبي، وما عُرف بحقبة النهضة الحديثة في المنطقة، إذ ترسخ المفهوم والخطاب الحداثيان، وكانها تمويض إيديولوجي دافعه العجز عن بلورة مفهوم وطني عام، على الرغم من مساس والحاح الحاجة إليه.

بدأ تشكل المجتمع العراقي الحالي اثر توقف عملية انهيار البنية الحضارية بعد سقوط بغداد واحتلالها على يد هولوكو عام 1258، فتراجح عدد السكان من 31 مليون نسمة حسب تقديرات مؤناترة، الى ما دون المليون، يفغل الاحتراب الداخلي المستمر بين الزراع، والأويبة والطوايعين.. إلى أن بدأت مفاعيل الانهيار تتراجع بحدود القرن السابع عشر، لمصلحة عودة النمو السكاني، وظهور التجمعات القبلية الكبيرة، وأولها «اتحاد قبائل المنتفك»، متبّعة قوانين التشكّل الوطني العراقي التاريخية نفسها.
صعوداً من الأسفل جنوباً إلى الأعلى شمالاً، كما تكرر في الدورة الحضارية الأولى، من سومر الى بابل، والثانية من البصرة والكوفة إلى بغداد، أي انطلاقاً من موضع الدينامية والفعالية الحضارية التاريخية، وركيزة تشكل الملامح والسمات الكيانية والوطنية. في هذا المكان قامت في العصر الحديث الحركة التجديدية الدينية، فتمكنت النجف من تشيع القبائل السنية في الجنوب بعد اندثار التشيع القديم، متداخلة مع الحجر الشائري وانتفاضاته المسلحة التي لم تكد تتوقف ضد الحكم العثماني، ومانحة

التكتيكية» غير كاشفة أو مؤشرة على استهدافاتها الإستراتيجية. وهذا مبدأ يمكن استخلاصه من سيرة المرجعية على مدى تاريخها منذ تبلورت في العصر الحديث.

وكمثال، فإن الفتوى التي أصدرها السيد علي السيستاني

في حزيران/يونيو من العام المنصرم، اثر احتلال «داعش»

الموصل ومحافظات عدة من شمال بغداد، لم يتسن لأي

من المتابعين قراءتها بدلالاتها المحتملة ونتائجها. ويشمل

هذا من هم بموقع الحكم أو يظنون ذلك أو يأملون

باستمراره، من قادة «العملية السياسية»، أو من النخبة

المنسوبة لما يعرف بالقوى العلمانية، ما منهم من ملاحظة

السياسات التي أصدرت في غضونها فتوى الجهاد، فلم

يكشف أحد منهم عن اعتقاده بأن الفتوى يمكن أن تكون

مؤشراً على انقلاب في المسارات والأوضاع.

الفتوى التي أصدرها الرجع السيستاني بالجهاد، هي

الأولى الصادرة عن المرجعية النجفية منذ قرن بالتنام

والكمال. وخلال القرن الماضي، لم تكن المرجعية النجفية

أصلاً تحتل موقعا متمصرا في الحياة الوطنية، فقد أخذت

مكانها للقوى الإيديولوجية الحزبية و «الدولة الحديثة»

بسرعة لافتة منذ أواسط العشرينيات. وبعد آخر ملاحظة

وطنية قادتها عام 1920، تراجع نفوذها بقوة تاركة

فراغا قياديا سرعان ما ملأته الأحزاب اليسارية والقومية

والليبرالية، في حين بدأ ظاهريا ان الأليات «الحديثة»

في قيام وعمل الدولة ومختلف جوانب الحياة غدت هي

نعي اليرموك كمخيم للاجئين

مخيم اليرموك المحاذي لدمشق لم يعد يخص اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون فيه. هؤلاء، وكان يقدر عددهم بأكثر من مئتي ألف، هجروه على مراحل منذ 2011، ولم يتبق فيه إلا عشر هذا العدد أو أقل، ممن هم بلا مأوى محتمل في مكان آخر، سواء في سوريا أو خارجها. قضى فيه ما يقدر بأكثر من ألف شخص نتيجة الإخباتك والقصف والقصف أو التصفية أو الجوع، كما قضى المئات من سكانه خلال السنوات الأربع الماضية وهم يسعون إلى أوروبا عبر الطرق البحرية أو البرية للتهريب. ويسمي اللاجئون الفلسطينيون خسارتهم لليرموك بالنكبة الثانية.

ولكن المخيم، الذي لم يعد مأوى للاجئين الفلسطينيين، مهم من الناحية الإستراتيجية في الصراع الدائر في سوريا، لِمَاصفته لدمشق أولاً، وبسبب ما يدور في الطرف الجنوبي من البلاد، الممتد حتى درعا والحدود الأردنية. الصراع بات خاضعاً بشكل شبه كامل لمعادلات إقليمية ودولية، وهو على أية حال مستعص على استشراف الحلول بما فيها تلك المؤقتة، ومرشح لاستمرار في استنزاف البلاد والعباد.

بات من غير المجدي الدخول في سجال حول المسؤوليات في ما آل إليه وضع المخيم. وعمّا إذا كانت مجموعة «أكتاف بيت المقدس» مثلاً، المقربة من بعض حماس، قد أساءت التصرف ف «تسببت» بالكارثة، وعن الصفقات بين الفصائل، وعمّا إذا كانت السلطة السورية تحترم المعاهدات الدولية التي تُنظّم أماكن إقامة اللاجئين الفلسطينيين، وعمّا إذا كانت اليوم تصف أم هي تتفرّج، أو ستقفص في الغد القريب.. هذا ربما يكتبه في المستقبل الأروخون، بروايات متعددة ومتناقضة، يختار كل واحد ما يريد تبنيه منها. لا يهم.

من العيب، بالنظر إلى المأساة الإنسانية المكثفة التي وقعت على رؤوس أبناء المخيم، أن يطغى مثل هذا السجال.. ثمة لحظات يقدر فيها غض النظر عن «السياسة» التي تغدو مستحقة ما يلصقه بها عادة عامة الناس من نعت، أي «الوسخة»، كان ينبغي بالتأكيد تحييد المخيم، ولكن ذلك بدأ مستحيلًا في حسابات الواقع، والأن، فلا بد من الدعوة فحسب للاهتمام بإجئيه المشردين، بنكبتهم الثانية، من دون حزازات، ومن دون تطلّب إخضاعٍ لهذه أو تلك من الجهات أو الروايات، هذا أضعف الإيمان.

نحلة الشهاب

أمجد صلاح

كاتب صحافي من العراق

يوم سقوط بغداد

العراق الجديد والسؤال عن المعنى

بعد 2003، اندلعت إلى ساحة التناول السياسي شبّكة من المفردات التي ستفسر حالة الوجدان العامة للدهماء، والتي ستكون في ما بعد مُتاحة للاستعمال داخل الفضاء العام.

القاموس العاصف

«العدالة الانتقالية»، «التوافق»، «المكونات»، «الطوائف»، «الهوية»، «الوعي الانتخابي»، «جيوب التمرد»، «الاحتلال»، «التغيير»، «التغيّرات البيعث»، «الإنقسام»، «الحاصصة»، «الفيدرالية»، «الصحوات»، «فرض الديمقراطية قسراً»، «الديموقراطية المُخلّقة»، «الفضوى الخلاقة»، «المبليشيات»، «القاعدة»، «المركز» و «الإقليم.. وغير ذلك من مفردات التغيير (أو التغيرير). كان هذا النوع من القاموس العاصف مرآة انعكست عليها صورة العراق الخارج من الحكم التسلطيّ وفقاً لأدبيات الأمم المتحدة، حيث كانت الصورة المعكوسة مفتحة إلى شظايا كثيرة وما زالت تتناسل.

ومن خلال مراجعة نتائج تلك المفردات، نجد أن الاستقرار غير مُحقق، وما زال إحلال الأثْن مطلباً يتربع على هرم الأولويات سياسيا، واجتماعيا. وما زالت «العملية السياسية الجارية في البلاد» تجري، وفي واقع الحال هي تجري على منحدر حاد يحيط بها الخطر من كل صوب ويجعل الساحة العراقية واقفة ومتوترة على «منصة طوارئ».

وبالطبع لا ننسى المفردة التي تعمل وحدها بحجم عاصفة، وقد اتخذ العراق مكان العین منها، وهي «الإرهاب». ومن الضروري القول أن الجهد العسكري الأميركي تكفل بتفكيك البيعث كنظام حكم دام أكثر من ربع قرن. ولم يكن التفكيك في عمقه إلاّ تفكيكا لرموز نظام، وبقي الأثر الأكبر شغلا لم تتقدم الثقافة العراقية بعد لتسميته بشكل واضح.

الثلاثاء القاسية

نتذكر بعد 2003 كيف أنشأت الموجة الإرهابية «مثلث موت» منذ 2004 إلى صباح السابع من حزيران/يونيو 2006، حيث قُتل المجرم الشرس أبو مصعب الزرقاوي بغارة أميركية في بعقوبة، حينها أعلنت الحكومة العراقية نهاية أضلاع هذا المثلث ودفع العراقيون فضلا رهيبا من هندسته القاسية. الرئيس بوش عبر عن حماسته بأنه وجه ضربة قوية لتنظيم القاعدة، وكالعادة بنى جزء من الإعلام العربي سرادق عزاء وبكى بحرقه على مجاهداه! وقتها اعتبر دونالد رامسفيلد اندحار مؤسس تنظيم «التوحيد والجهاد» ولاحقا لتنظيم «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، بأنه انتصار مهم في الحرب على الإرهاب.

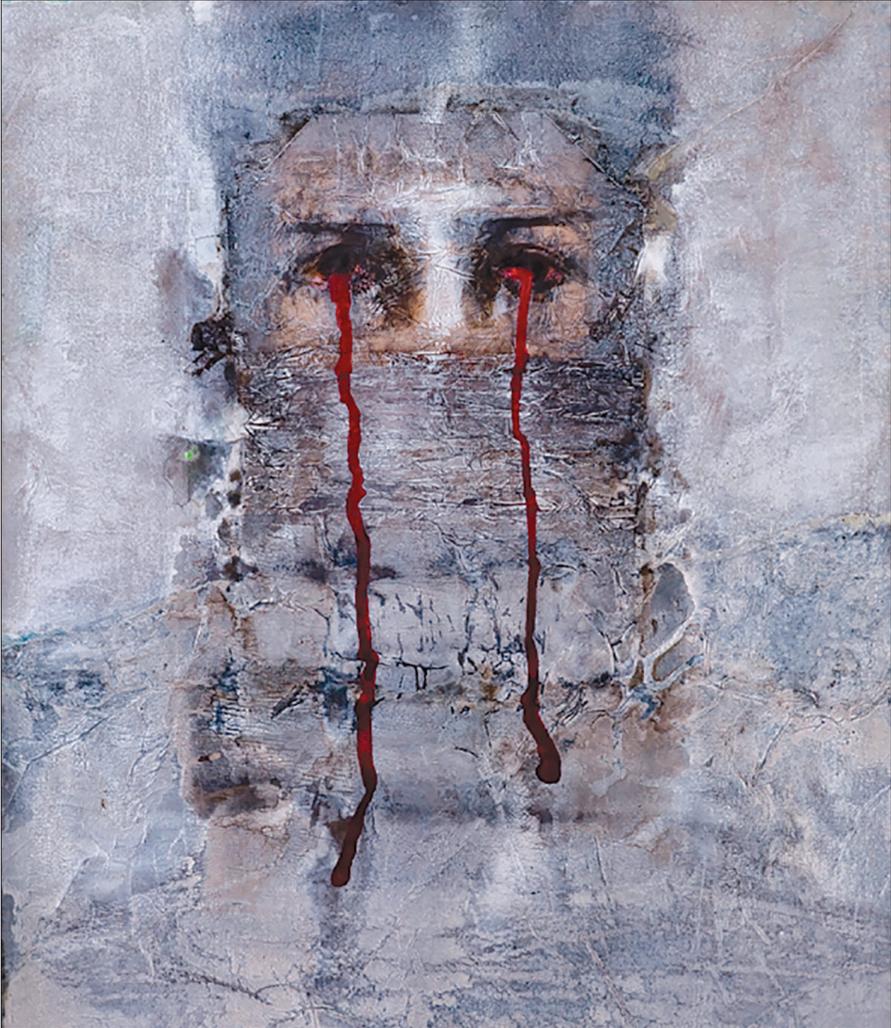
وحين صعد مجاهد العرب والإسلام إلى بارئته كما يقول فلولهيو العبادات، كان يسحل برقنته جثث العراقيين الأبرياء، وعلى سبيل المثال لا الحصر: تفجيرات الفخطانية التي أدت إلى مقتل 796 شهيدا وجرح 1562 من أبناء الطائفة اليزيدية في قضاء سنجار التابع لحافظة نينوى. زد على ذلك ذبح مئات الأبرياء أيام نشاط التنظيم في منطقة للطيفية أسفل بغداد. وما ظل يفهم على طول الخط، أن الزرقاوي كان يتمتع بضيافة سخية وغاضرة؛ ووضى مع الشباب الباذحين يرسمون للعراقيين مثلثات موت هنا وهناك برشاقة، وكان التالي بعد مثلث الموت في الطيفية، الرسم الهندسي الجديد في منطقة النخيب وهي صحراء مفتوحة تربط كتيبتها محافظة كربلاء بالأنبار. كانت قارعة الطريق في تلك الأعوام مُحفلا للجثث المذوحة والمحروقة والممثل بها، مع قصص اختفاء مركبات خاصة وأجرة، وصهاريج وناقلات خضار وطماطم ملأى بالدماء والصراخ.

واليوم تخوض العراقيون عبر منظومة دفاع مُحملة بزخم السنوات الدامية معركة تكسير عظام الثلثات والبرعات والدوائر التي تحاول الدولة الإسلامية -داعش بزُعميها البغدادي رسمها بفوهات البنادق وأتشيد هادمي الذات وحطمي الطيران الجنتحة- داعش كما يبدو ثالث موجة عاتية في سلم موجات الإرهاب الواقفة في غرام العراقيين، بعد «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» وفي ما بعد «مجلس شورى المجاهدين في العراق». ومنذ غزوة العاشر من حزيران/يونيو إلى هذه الأيام بدأت تتبين موانع الانتصارات الصلبة والحقوة على الإرهابيين.

انتُصر الزرقاوي في دبابي، وفي فجر الثاني من آذار/مارس 2011 أنهت عملية اقتحام أميركية ثانية لقبث «جبرونييمو» سيده بن لادن في إسلام آباد وألقته في البحر.. ولم يبق سوى غارة أميركية ثالثة تختار أي فجر تريد لتُنهي البغدادي في الموصل أو الرقة ليركن العالم أخيرا على الجانب ويُدخّن سيكارة الصعداء!

الديستور

اليوم ندخل في بداية العقد الثاني على الإجتياح الأميركي في 2003. ومن خلال التقنيب في إرث السنوات العشر الماضية ونيف نجد أنه تم التصويت على «دستور» يفترض به أن يساعد في لمبة خراب البنية الاجتماعية والدفع بمشكلاتها باتجاه الحل. لكنّ الرياح تأتي دائما بما لا تشتهي السفن، حيث كان الاتخذ نفسه مصدرا للآزمات نتيجة تعارض التأويلات بين القوى السياسية التي تستعرض نفوذها على الساحة العراقية، وما



علي طالب – العراق

زلنا نسمع ونقرأ ونشاهد الطبقة السياسية وهي تقول إنّ الاحتكام إلى الدستور يعمق الأزمات ويشرع الأبواب لمزيد من حالات الانقسام، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ مفردات البرنامج الديموقراطي (الناشئ) حول توزيع الثروات، والمساواة، ووضع المرأة، وتوفير عدالة اجتماعية.. وكل ما يتصل بإعادة ترميم قائمة الحاجات الأساسية للعراقيين.

حزام القوى الناعمة

في كتاب «soft power» (القوة الناعمة) يوضح جوزيف ناي أنها تعني أن يكون للدولة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق، ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن. والسؤال هو: هل توجد قوة ناعمة في عراق ما بعد 2003 بالمعنى الذي يقرره ناي؟ ولو كانت موجودة، فإن محطات ضغطها الفعالة التي أنتجت تغييرا في مجرى ما تنتقده تجاه طريقة الحكم، وعمل الطبقة السياسية المتنفذة؟ وما دامت القوى الناعمة تُعرّف بأنها «قوة روحية ومعنوية» يمكننا أن نسال تباعا؛ ما هو الشكل الروحي الذي يستقيم عليه حزام الوجدان العراقي العريض، نجويا وشعبيا؟

في زمن صدام حسين فقد العراقيون إلى جانب الحق الجسدي في البقاء على قيد الحياة عبر سياسات الإبادة والحروب والحصار الاقتصادي أزع وأغلى ما يملكون. لقد فقدوا كرامتهم، لذلك لا يمكن أن تكون لحظة 2003

كما يُقال لحظة الصفر الحمية من التراكم الديكتاتوري بحيث أنها تصبح فجأة قادرة على التعرف على وجدان صحي يمكن له أن يديم وضع المقاومة النقدية للأخطاء الجسيمة التي يمارسها السياسيون القابضون على مصدر القرار والمنحكمون به.

النقاش المركزي

شاع الجدل بعد 2003 حول التعارض الحد بين «الاحتلال» و «التغيير». وفي كل ذكرى سنوية يتصاعد هذا الجدل بذكرته إلى السطح. أعقب ذلك الصحب العالي الذي يدول حول مفهومي «الهوية»، و «الأقليات، وحاليا «المتنّف الطائفي»، و «الحريات»، إلى جانب ذلك يشيع تزيّم واسع الطيف بسبب الفساد المالي والإداري والديكتاتورية البيروقراطية، والفساد الذي يخترق جوهر التشريعات. كل شيء ينقسم، وينقسم على نفسه في المتن الاجتماعي العراقي نتيجة الموجة العاتية من العنف والتنام الحدث للحدث الأخر على الساحة. إن الأمر ليس أشبه بعاصفة، بل هو عاصفة ضارية تكس الخسائر تلو الخسائر في الأموال والأَنْفس والمفاهيم وضياح البوصلة باتجاه الرغبة في سعادة برنامج داعم يفرض الاستقرار والأمن في البلاد.

الإعلام

في مجال الإعلام، لا يمكن الفخر بباتنا بأن العراق بعد 2003 أنتج تجربة

السفير العربي

83 في المئة من الأسر العراقية تقيم في مساكن مرافقها الصحية بدائية وعبارة عن حفرة، أو أن المرافق المستخدمة مشتركة مع أسر أخرى، وثلث الأسر لديها أطفال مصابون بالتقرّم أو الهزال، و15 في المئة منهم لديهم أطفال بعمر أقل من 12 سنة غير ملتحقين بالمدرسة، وفق آخر تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية.

«إعلام حر مُستقل». وحتى لو تأسفنا على فقدان الكثير من الصحافيين في التفجيرات والإغتيالات وحوادث الخطف، إلا أننا سنتأسف أكثر على نوع الجصات التي تدير دقة الرأي العام، والتي كان يعمل فيها الصحافيون الذين قضوا نحيم. فالإعلام العراقي، شأنه شأن الدستور، مولد أز مات، ويستمر في المرجعيات المناطية والجهوية والطائفية. لكل منبر إعلامي وتره الحساس الذي يراه ويروج يضرب عليه صباح مساء. وبما أن العراق هو ساحة لتصفية الحسابات، نجد الإعلام العراقي في غالب الأحيان جوابا لذلك الإقليمي والدولي لتفضيل تجربة العراق وديموقراطيته «الناشئة» على مقاسات وزوايا نظر متعارضة. لتأخذ مثلا حدث «إعدام صدام». فطريقة إعدامه سببت انقساما بين من اعتبرها تتسق مع «جوهر العدالة»، ومن اعتبره استجابة لـ «طبيعة النار». إن هذا الارتباك، والوضع المرح الذي مرت به العدالة يعد استجابة لفهوم «العدالة الانتقالية» اصل الذي لم تحسن الطبقة السياسية التعامل مع حساسيته في العراق. الإعلام العراقي، ونحن في بداية العقد الثاني من ذكرى الاجتياح الأميركي، هو أحد المسهمين في زراعة الحيرة وتشتت الجمهور والتدليس في نقل المعلومات، وبالتالي بناء نوع من عدالة مثيرة للدموع!

إفئآت

موضوع التظاهرات التي برزت في مناطق كثيرة من البلاد يتطابق مع صورة العراق التنشطي. والباحث عن معنى ما ينظم عملية الشهيق والزفير الكبرى لتقويمه العاصف. في هذا الصدد نرى أن الإشكال القائم المتصل بمحاربة «داعش» ينتج من أزمة تظاهرات وسياسات طائفية مُتعبة، وحيص بيص الاعتصامات. داعش اليوم هو جماع هذه وتلك وغير ذلك من أسباب خارجية، فقد تولّد من خلال موجة الاعتصامات في المحافظات الغربية، ونجد في الوقت نفسه أن التظاهرات في حياته الداخلية تنبع من عملية «إذلل خصوم». وسيُصاف إليها لاحقا فرقة البنادق الجهادية. ويتقدم هذا النوع من التظاهرات في أتون زمننا العاج مَدعوما بالزُيت والنار الإقليمي، وما تضخه عليه لعبة كسر العظام لمحاور الصراع في المنطقة.

في الأفق القريب قد يحضر التساؤل بشأن تحول ما ربّما يجري في الدماغ العراقي العام، خصوصا في ما يتعلق بتوليد ثقافة احتجاج، تقرأ التراكم بصيغة مثيرة للدموع، لأنّ التظاهرات المتعاقبة سارت على منوال «في الحركة بركة»، وامتلائنا بالحرّن لكونها بقيت عبارة عن حبل من اليرمال يتلاشى عند البرم بسبب عدم وجود إطار أو نموذج عملي لطريقة الرفض ورفع الطالب. يضاف إلى ذلك وجود جمهور متزيم يعيش يومياته القاسية بلا خطاب حامل ليرمه.. كما إن المجتمع المنكسر إلى مكونات يتجلى على شكل وهم ويتصدأ أمامنا على نحو سائل، ولا يتصلب إلا أمام ما يقدم له من خطاب فأري متوتر الأوداج وما يسمعه من عرف متحوّش على الوتر الطائفي. واليوم نجد أنّ القوى المتنفذة ماضية في صنع فرتها الخاصة، تملك القرار السياسي وعشبة الخلود معا، زد على ذلك أنها تفصّل لنفسها قوانين، في حين ليس للأفراد قانون. وتعماني هيثمك الاجتماعية من الضرر الجسيم. هل يقول العراقيون بنحو أوبرالي اليوم: نحن بئائسون من ديموقراطيتنا؟ أو لا يحبون قول شيء كونهم خارجين من جمهورية خوف إلى ديموقراطية الذبح والتهجير والنزوح والخراب الزاهر! إن مشعلات النظاهر التي عبرها وتعبيرا بين أونة وأونة وتغيّر جلدها كالأفاعي، يتضائل فيها على الدوام ذلك الحس الاجتماعي الذي يخلب لبّه ضياح الحقوق، وهدر الدم، والاستخفاف بالكرامة.

أين البوصلة؟

لا توجد على الساحة العراقية أحزاب بالمعنى السياسي لهذه المفردة. بل هناك قوى متنفذة، وتحالفات سياسية بنيت على اقتسام ساحة المعنى بين أسر وقبائل سياسية كبيرة في كل مرة تقوم بإرجاء التصويت على «قانون الأحزاب» إلى دورة برلمانية تلو أخرى. يضاف إلى ذلك تحكّم بالقرار السياسي من قبل التدخل الخارجي عبر مسارين أمريكي – إيراني، وما يتفرع عنهما من أعداء. في ظل ذلك يتم في كل مرة إلقاء مهمة التغيير على عاتق «الناخب العراقي». وفي واقع الأمر هناك فجوة واسعة بين صدوق الاقتراع وناخبه.

والى الآن لم تتوطد هذه العلاقة وتنمو بشكل صحي، لأنّه في واقع الأمر، لا وجود لـ«وعي انتخابي» بل يوجد «حماس انتخابي» يمارس فعله كلما يستجيب لطبول مصير الطائفة، وخطر ضياح القرار من الذهب أو المكنّ. وبطبيعة الحال، لا يأتي لناخب وعي اقتراع مقدّم كونه انتقل بشكل مفاجئ من لحظة «الزحف الكبير» في زمن صدام حسين، إلى انتشار «الصناديق الناشئة» واندلاع «ثورات بنفسجية» فارغة المحتوى من التراكم الحيوي الذي ترده «ثورات قيفية» تكون إطارا رافعا لقوة الاختيار والتصويت الواعية.

ميثم الحربي

كاتب من العراق

التيه العراقي: سؤال الاستقرار والديموقراطية

يقف العراقي حائراً في تقييم الحقبة الحالكه التي مرت

بها بلاده منذ 2003. فهو ما زال بعد أكثر من عقد يجهل إذا كان يعيش في نعيم الديموقراطية أم في جحيم

الطائفية والقميئة والمنافعه! ثلاثة عشر عاماً من عقمها أمضاهها يتحسس رقبته التي نجت من مقصلة الدكتاتورية، لكنه في الوقت ذاته يواصل تحسس باقي أجزاء جسده خشية أن تطالها

مفخخة او سكيته استباحثت دمه.

وهو صوّت على دستور دائم، وشارك في خمسة

إقتراعات، لكنه لا يعرف ما إذا كان في بلد ديموقراطي.

ومن الجهة التي تمثله وتدافع عنه وتطالب بحقوقه،

ويرغم أن العراقي يعيش في بلد دخلت خزينته أكثر من 600 مليار دولار خلال العقد الماضي، عبر إيراداته النفطية التي تمثل ثلثي احتياطي عالي، لكنه يجهل ما إذا كان غنياً أم فقيراً؟ جامعاً أم شبعاناً؟ كاسياً أم عرياناً؟ العراقي بعد كل تلك السنوات هو عبارة عن كل هذه الأسئلة الوجودية التي تلح بفلقها كلما اطل نيسان/ابريل، وهو الشهر الذي اتخذه العراقيون القدامى رأساً لستهم الجديدة، ولربما سيبتخذه بعض العراقيين رأساً لسنة أحزانتهم ونكباتهم.

النظام السياسي

رغبة بدفن الديكتاتورية إلى غير رجعة، وجد العراقي نفسه يصوت على دستور كتب على وقع المفخحات والقتل على الهوية. بعد عقود من الحروب والجوع والإضطهاد صعد العراقي الثائمه والخائف، الى سفينة دستور مليئة بالثقوب والأعطاب.

الكردي القادم من مجازر الكيماوي، والشيعي الخارج من المقابر الجماعية، بصموا على دستور يمنع عودة الديكتاتور «السنني» الذي اضطدهم، لكنهم يتفاجؤون الآن بأن الدستور الذي وضع حداً للسلطة الفردية عجز

عن بناء دولة ذات ملامح.

دستور مليء بالأفلام والتناقضات. تنص المادة الثانية

فيه على:

أولاً: الإسلام دين الرسمي، وهو مصدرٌ اساس

للتشريع.

أ - لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام

الإسلام.

ب - لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ

الديموقراطية.

ج - لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات

الاساسية الواردة في هذا الدستور.

وهكذا، وبموجب هذا الدستور، يعانى النظام

السياسي العراقي من فصام حقيقي في تحديد ملامحه.

هذا التناقض القصود شكّل لجنة لتشريعات يتم طبعها على مهل، كمنح حق الفيتو لفقهاء الشريعة على

القوانين التي تخالف نص المادة (1/2)، بحسب مسودة

قانون المحكمة الاتحادية الذي يستمر العمل عليه منذ

أعوام.

اما على مستوى الإدارة، فاللدستور العراقي يمنح

التشريعات التي تقررها الحكومات المحلية علوية

على التشريعات الصادرة من الحكومة الاتحادية لدى

التناقض بين الجانبين:

تقول المادة 120: يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد

هيكل سلطات الإقليم وصلاحياته واليات ممارسة تلك

الصلاحيات، على ألا يتعارض مع هذا الدستور.

المادة 121، ثانياً: يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق

القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض او

تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص

مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات

الاتحادية.

حجم التشوه يتضح بشكل اكبر اذا ما اخذنا بالإعتبار

الانقسام الطائفي والاثني

يفرق الدستور العراقي في الحديث عن المكونات بمسمايتها الاثنية والقومية كتعبويض واع لسياسة الدمج القسري الذي مارسته الانظمة العراقية، طيلة العقود الماضية. وتجلت هذه الإشكالية في تغييب مفهوم المواطنة عن الدستور العراقي بشكل لا واع لمصلحة الهويات الفرعية.

يفرق الدستور العراقي في الحديث عن المكونات بمسمايتها الاثنية والقومية كتعبويض واع لسياسة الدمج القسري الذي مارسته الانظمة العراقية، طيلة العقود الماضية. وتجلت هذه الإشكالية في تغييب مفهوم المواطنة عن الدستور العراقي بشكل لا واع لمصلحة الهويات الفرعية.

يفرق الدستور العراقي في الحديث عن المكونات بمسمايتها الاثنية والقومية كتعبويض واع لسياسة الدمج القسري الذي مارسته الانظمة العراقية، طيلة العقود الماضية. وتجلت هذه الإشكالية في تغييب مفهوم المواطنة عن الدستور العراقي بشكل لا واع لمصلحة الهويات الفرعية.

38 ضعفاً من المعدل الطبيعي للإصابة بمرض سرطان الدم (اللوكيميا) هي نسبة انتشار المرض في العراق، وهو أكثر أنواع السرطان انتشاراً بعد القصف خلال الاحتلال الأميركي، وهناك 10 أضعاف زيادة في سرطان الثدي وسرطان الغدد الليمفاوية وأورام الدماغ لدى البالغين، وفق مدير مركز السرطان والتشوهات الخلقية في لندن.

يوم سقوط بغداد

سنوات العبث العراقي

«القارب الذي لاح لي في النهر كان جثة» / كمال سبتي

في العام 2005، تساءل محمد مظلوم، الشاعر والباحث العراقي، في أول صفحة من كتابه «عراق الكولونيالية الجديدة»، عما إذا كان الوضع يخض «عراق يتشكل أم عراق يتفكّص؟».

وعنوان الكتاب نفسه يختزل فحوى ما خلقته الصواريخ الرعمية، والدمار الهائل، والموت الذي أدّت إليه سياسة الإدارة الأميركية في العراق. كان هذا السؤال، المزوع من «أل» التعريف عن بلد ما بين النهريين، بمثابة دلو الثلج الذي يوضع على رأس العراقيين السعداء بالتحلّص، في نيسان / أبريل 2003، من ريقة الدكتاتور المجنون، الذي حولهم إلى فئران تجارب لحروبه، ومعرفة ما إذا كانوا سيصمدون أمام أعدائه أو لا. كان السؤال وقتها – مجرد السؤال – هو إعلان رفض لـ «الدولة الديمقراطية» التي حملها الجيش الأميركي وطاف بها المحيطات من أجل منحها للعراقيين. كما أنه، بتفسير النخبة المثقبة آنذاك بالسياسيين الجدد ووداعة الجنود الأميركيين، يعني إعلاناً بالوقوف إلى صفّ الديكتاتور.

جاء السؤال في وقت كانت فيه الإدارة الأميركية تشدق عبر مقالات وتقاير صحفيها، والماكنة الإعلامية المدعومة منها، بأنها كانت على دراية كاملة بتحرّكات صدام، وكانت البرامج الوثائقية تنفيذ بأنها زرعت جواسيس مقرّبين من الدكتاتور، وكانت تؤكد أن الدولة التي بنيت على أسس فردية يمسكها صدام بقبضة حديدية قد تعالكت، لاسيما بعد حصار اقتصادي استمر لعقد ونيف، ما يعني سهولة اغتياله، وإرساء مرحلة انتقالية بديلة كفيلة بتغيير النظام الذي كان يرتبط بالقائد الفرد.

صدام «الغربي»

يرى مظلوم أن الكولونيالية البريطانية إبان تأسيس العراق كدولة، بعد خلاصها من الحكم العثماني، أدّت فيه صناعة الحكومات والأنظمة العنشة التي لم تحظ بالاستقرار، والتي كانت لا بد أن تنتهي بدكتاتورية صدام حسين، السياسي الذي كان يحلم بتقمص الشخصيات التاريخية المتنافرة. إلا أن صدام نفسه بنى «مجمده» الدكتاتوري على أسس الديمقراطية الغربية. ففي الوقت الذي وصل فيه إلى السلطة العام 1979 والذي كان يُمنع فيه بقتل معارضيه اليساريين والإسلاميين في الداخل، وبغتيال أولئك الذين فرّوا من قبضته إلى الخارج، كانت الديمقراطية الغربية تزيد دعمه طالما أنه يحقق زيادة في مدخولاتها ولاسيما من السلاح. ففي العام 1984 أنفق العراق نصف إنتاجه الوطني على السلاح، أي نحو 14 مليار دولار. وبين 1982 و1985 استورد صدام بنحو 42.8 مليار دولار أسلحة، وبذلك استحوذت حكومة «القائد الضرورة» على نحو 10 في المئة من الأسلحة المنتجة على كوكب الأرض. أخطاء صدام التي حلّت بسببها لعنة الجوع والموت على العراق، لم تكن بمزل عن إرادة الإدارة الأميركية. فقُبيل احتلال الكويت مثلاً، لُح صدام للسفيرة الأميركية

في بغداد بأنه سيعزو الكويت، وكان ردّ السفيرة حينذاك أن هذه «شؤون داخلية نحن لسنا طرفاً فيها»، وكانت الإدارة الأميركية حينها تراقب 120 ألف جندي عراقي من الحرس الجمهوري مع أليانهم وهم يتوزعون قرب الحدود الكويتية، وفسر البيت الأبيض للكويتيين أن هذه مناورة عسكرية يجريها صدام، ولا شيء مخيفاً في ذلك. وقد خرج العراق من تلك المغامرة التي خاضها مديناً بنحو 39 مليار دولار لنادي باريس الاقتصادي كتعويضات للكويت، علاوة على أن جميع مقدرات البلاد في سنوات التسعينيات كانت بيد الأمم المتحدة، وكانت هي من تسدّد الديون عن العراق، والتي تفاقمّت فوائدها إلى حدّ لحظة سقوط النظام العام 2003. وأبدى نادي باريس بعد ذلك مرونة حيث أطفاً نحو 80 في المئة من الديون، إلا أنها في واقع الحال كانت جميعها فوائدها، في حين لم تقدم الكويت على خطوة مماثلة، وبقي العراق يدفع فاتورة تلك المغامرة التي خاضها صدام، حتى بعد رحيله.

الغول الذي تمردّ

غول البعث الذي ساهم المجتمع الدولي في تسميته، والذي تمردّ وهو يخوض في محل الحروب والأزمات، كان لا بد من أن تُردّبه الإدارة الأميركية قتلاً.. هكذا حلّت لحظة الحرب، جارة خلفها سلسلة من الأكاذيب عن أسلحة دمار شامل تهدد أمن واشنطن وتل أبيب. صرع تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس وسط بغداد، ودمرت واشنطن مؤسسات الدولة، منذ دخول قواتها العاصمة، وحلّت جميع الكيانات التي كان من الممكن أن تكون ضامناً لعدم زعزعة الدولة، بل وتقويتها، واستولدت بل ونظّرت لنهج المحاصصة الطائفية وفق قوانين خلافيّة ومتفجرة، ووافقت على السياسة النفعية التي انتهجتها الأحزاب السياسية، وعلى إقصاء وتمهيش فئات كاملة من المجتمع، وشجعت على بناء «الدولة الفاشلة» من خلال دعمها للفساد الذي شارك فيه مسؤولوها في صندوق إعادة إعمار العراق. وبعد علمين، أي في العام 2005، ساعدت إدارة المحافظين الجدد على إصدار دستور هش يشبه «كتاب الرمل» (في قصة خورخي بورخس بتعميق الهوة بين المركز وإقليم كردستان وبقية المحافظات، من خلال عدم وضوحه، إذ يتبين أنه دستور لا يدعم المركزية في الكتي من بنوده، لكنه يدعمها في بنود أخرى، الأمر الذي جعله خاضعاً لمزاج «السلطين» و «قضاتهم» في تفسيرها.

وبعد العمليات التي ازدادت على قواتها من قبل الفضائل العراقية المسلّحة، كان لا بد أن تشعل القيادة الأميركية في العراق حرباً أهلية لتخفف الوطأة المتزايدة على عناصرها وأليانها. وهكذا أعزّت لرئيس الوزراء الأسبق، وزير الخارجية الحالي، إبراهيم الجعفري، بضخ الأسلحة للمليشيات الشيعية، والسماح للفضائل السنيّة باستيراد السلاح العرب عبر الحدود الممتدة مع تركيا وسوريا والسعودية والأردن. وبعد الاقتتال الأهلي الذي دام سنتين، وكان حطبه العزل من الطائفتين، لُغت الإدارة الأميركية السلطة

الجديدة في العراق، وأخذت الأخيرة بالتغفل في مفاسل المجتمع، فهمشت فئات بكاملها وأرست أخرى بليدة محلها. وحلّت فئة التجار الجدد الذين يسعون إلى الربح السريع عبر التعاقد مع السلطة لاستيراد سلع سنية، أو بناء البنى التحتية المهذمة بطلاق غيبة في البلاد، مقابل منح نسب مئوية لرجلات الحكومة وأحزابها.

وبعد خروج قوات الاحتلال من العراق، دعمت واشنطن



دلير شاكر - العراق

بقوّة نوري المالكي، المريض بداء السلطة والعظمة، واعتبرته شريكاً رئيسياً في العراق، حتّى عاث فساداً، وعمق من حدة الخلاف بين الطوائف والقوميات العراقية، وزاد من التجويع، وأرسل دعائم الزبائنية في أرض السياسة العراقية عميقاً، وزاد في إفسال الجيش (تحمم ابنه وصهره ابيع المناصب الكبيرة في الجيش مقابل الأموال)، والاستعانة بأشخاص ذوي توارخ إجرامية في الجيش والشرطة، الأمر الذي ساعد في

مخاض الاستلّة

في لحظة العاشر من حزيران/ يونيو، أيقن مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، أن السياسة العراقية ستجيب ما قبلها، وأن واقعا جديداً سيتخلّق بعد هذه الفوضى، وأن حلم الدولة الكردية بات على وشك التحقّق. لكن بارزاني، المعروف بطموحاته التوسيعية، لم يبق وحيداً في حلقة عراق ما بعد الحدث، فسرعان ما انضم إليه قادة من الفضائل المسلّحة.. هكذا أعلن عدد منهم بأنه يجب القضاء على «الإقطاعية السياسية» القائمة الآن، أو ترحيلها، وأن الذين دافعوا عن الأرض هم الأوّل بحكم البلاد من الذين تركوها هرباً للمجموعات المسلّحة والفساد. ومن هذا الخطاب ستولد سياسة عراقية جديدة وجدت لها مبكراً أقلاماً وأصواتاً تدافع عنها، واستمدت شرعيّتها بـ «ولادتها» من رحم المارك والدم، وستتم تمهيتها والصبر عليها بما يكفي لتأخذ دورها في الحياة السياسية.

تلك اللحظة خلقت راهباً جديداً، واستحقاقات جديدة، ثمة أسماء أخذت بالتدمد على وسائل الإعلام تمهيداً لـ

إضعاف الأمن، وزادت من الطين بلة العقود التسليحية الفاسدة التي عقدت طوال وجوده في ولايته.

لحظة «داعش»

لبلة العاشر من حزيران/ يونيو من العام الماضي، كانت الليلة التي كشف قمرها عن هشاشة السلطنة، حين سيطر تنظيم «داعش» على نحو ثلث مساحة البلاد، وانعزمت أمامه قوات أمنية قضمت نحو 20 في المئة من إنفاقات العراق خلال عقد من الزمن (وهي أموال لا يمكن حصرها برقم). إلا أن أحدًا لم يستغل تلك الفرصة، وتم فوراً، على الطريقة «البعثية»، استيلاء المؤامرات.. وهكذا ولدت لغة «الحواضن السنية» و «السياسة الدواعش»، بدلاً من الاعتراف بأن العراق دولة هشّة وثائثة وغارقة في الفساد والطائفية.

بالمقابل، لم يعن القصف على مواقع «داعش» للدول التي شكّلت «التحالف الدولي» إلا المزيد من الاستثمار في هذه الأرض الخراب التي لا تدر سوى النفط. ففرنسا بدأت الآن تعدّ، عبر مندوبيها في العراق، المنظمات المدنية والثقافية بالأموال لأنّ شركة «توتال» النفطية ستعود إلى بلاد الرافدين لاستخراج النفط، كما أن الإدارة الأميركية، التي تعرّف – بوقاحة – بأعداد المائتين في صفوف «داعش»، الذين يحملون جنسيّتها، ستعود لبناء ما دمّرتّه صواريخها بأجور مضاعفة، وهذا بالإضافة إلى صفقات التسليح التي استمر الإعلان عنها منذ حزيران/ يونيو وحتى الآن، من دون أن تكشف حكومة بغداد صراحة عن حجم إنفاقها (كان آخرها طلباً للأسلحة بقيمة 15 مليار دولار) لتجميل ملاحظ الهزيمة وورد تنظيم «داعش».

البحث عن الزمن المفقود

اثنا عشر عاماً مرّت حتى الآن منذ غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأميركية، لم يعرف العراقيون خلالها سوى اجترار مقولات الديمقراطية وحقوق الإنسان من دون أن يجدوا لها أي تطبيق على الأرض. السياسيون الذين يتناوبون على المناصب بعد بازار الانتخابات، ينهبون ثروات البلد علناً من دون أن يقدموا الحد الأدنى من الخدمات في أي من المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يتعلق بالبنى التحتية لبلد لم يتبق منه سوى الأنقاض. مشاريع وهمية تقول لجنة برلمانية إنها تجاوزت التسعة آلاف خلال الأعوام – 2014-2010، فيما يعلن نائب رئيس الوزراء أن أكثر من ألف مليار دولار فقدت من ميزانية العراق خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، الصراع الطائفي، الناتج عن المحاصصة الطائفية السياسية، حصد أرواح مئات آلاف العراقيين في دوامة الموت المجاني والقتل على العمية. أكثر من خمسة ملايين عراقي محجر في الخارج والداخل من دون أي أمل بعودتهم إلى بلادهم. منظمة الشفافية الدولية تبين كل عام أن العراق ثالث دولة في حجم الفساد من بين دول العالم.

اليس هذا زمن العبث العراقي الذي سيجعل أجيالاً كثيرة قائمة تبحث عن جذورها في صفحات الزمن المفقود؟

بعد المعارك مع «داعش». أسماء أخرى تجري أسطرها بشكل دقيق وتلتصق بها بطولات أقرب إلى الخيال، على طريقة ما يجري في كل الحروب، حيث سيكون لها استحقاقات «سلطوية» على حساب التقاعسين الذين تسلّموا البلاد في لحظة غابضة إلى تنظيم «داعش». هناك أيضاً تعافت من برلمانين ورجال سياسة على الظهور مع المقاتلين في جبهات القتال وهم يرتدون زياً عسكرياً، في ظاهرة لقيت استحساناً كبيراً من الشارع العراقي فأطلق عليها في صفحات التواصل الاجتماعي حملة «صورتي واتي ما أدري». والأهم من ذلك كله، ثمة مخاض لعلاقات جديدة، سواء مع إيران أو مع الولايات المتحدة الأميركية.

فالوقوف من الحرب الدائرة الآن له حتماً استحقاقاته، وموقف إيران الداعم بوضوح للفضائل العراقية المسلحة ضد «داعش» (وإن لحسابات ترتبط بمصالح طهران الإقليمية) يأتي على عكس موقف واشنطن الرخو والمتناكّب، بل والمتمم بدعم التنظيم الأراهبي. أسئلة جوهرية تمرور اليوم في ساحات المعارك، لكن إجاباتها ستكون غداً في البرلمان العراقي وفي الحكومة العراقية وفي الشارع العراقي، وهي قد ترسم صورة عراق جديد يضخّ الأدرينالين بغاية أكبر.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

وأموال المصارف وحقول النفط ومخازن القمح..) بأنه لم يكن هناك دولة في العراق، وأن السلطة التي تنتجج الأحزاب السياسية بإدارتها كانت محض وهم، وأن الجيش الذي كان يمارس شتى أنواع الامتنان في المدن يُدار من قبل مجموعة من «الفضائيين» الذين يتسلمون مرتبات خيالية مقابل التنصّل من واجباتهم في حماية البلاد. والآنكي من كل ذلك، هو أن الديمقراطية التي يُدافع عنها كتجربة وليدة، هي بالأساس مولود مشوه سلّمته الإدارة الأميركية إلى الأحزاب العراقية من أجل استشفائه وتجميله، إلا أنه سرعان ما اتضح أن هؤلاء الأباء هم مجموعة من المستقرّين بكل القيم، وأولها الديمقراطية.

مؤامرة ضد شخصه!

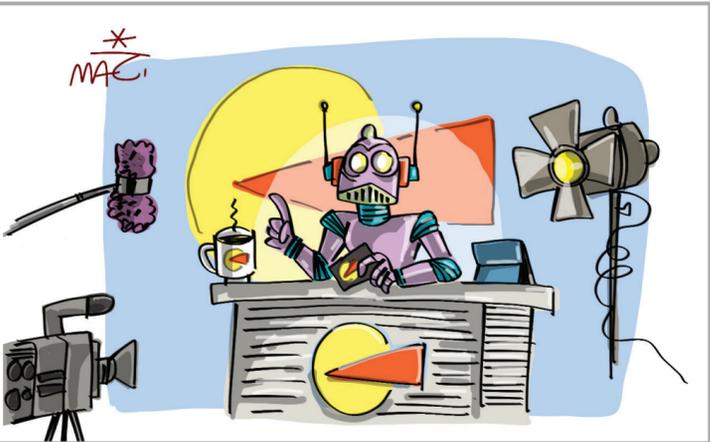
وانقاذاً للشكليات، تقرر إنشاء لجنة برلمانية على عجل للتحقيق بسقوط الموصل، وسرعان ما أعلن أنها ستحتفظ بكل المعطيات، ولن تصرّح لإعلام بأية معلومات لحين الانتهاء من التحقيق، وقد استدعت أغلب القادة الميدانيين، بالإضافة إلى محافظ الموصل أئيل النجيفي، إلا أن القائد العام السابق للقوات المسلّحة نوري المالكي، الذي أدار خطط حماية المدينة في الأيام التي سبقت سقوطها، ظلّ معصوماً عن التحقيق، ولا يتوقّع أن يستجوب على الرغم من التحذيرات التي بلغت من الإقليم والمحافظ قبيل سقوط المدينة، إذ لا يزال مصرّباً بأن ما حصل كان «مؤامرة» لتليل منه شخصياً.

وكلّ اللجان التي شكّلت في البرلمان والحكومة، لا

نداء الروبوتات

كان البرنامج الأصلي للروبوتات يقوم على عدة بيانات رئيسية، منها مثلاً «السعودية حلوة، بشار حلو، بوتين حلو، أميركا وحشة، قطر وتركيا وحشين، الثورة وحشة، داعش كابوس، المعركة في سبنا، الحمد لله على نعمة السيسي»، وكانت الروبوتات تتدرّب على حفظه وأحرزت نجاحات كبيرة في هذا الصدد بالنظر لقصر فترات تصنيعها، بالطبع كانت تحدث أخطاء طفيفة في نطق الكلمات، ولكن وقتها كان يقوم نوع آخر أكثر تطوراً، اسمه الروبوت التصحيحي، وخلال ثلاث ثوان يضبط الإيقاع ليعود التناغم الصوتي معبراً في تلقائته، جميلاً في إتقانه. كان هذا العصر الذهبي للروبوتات. وفيه اخترع النشيد الخاص بها «نحن الروبوتات الذكية، كل كلماتنا ذكية، لدينا شرائح ذكية، والحمد لله على نعمة السيسي».

ولكن إعداد الروبوتات لم يكن من النوع الممتاز، فقد اهتم صناع الروبوت الأصليون بالإتيان بمواد ومعدات رخيصة أثناء تصنيعها، مما أدى لزيادة الأعطال فيها،



وتزايّدت الطامة حينما تم إدخال حزمة بيانات جديدة مثل «الحوثيين وحشين، إيران وحشة، اللد الشيعي قادم، المعركة في باب النديب»، بالتزامن مع إدخال فيديو «فيصل يرحج السيسي ويسب بوتين». فقد أدخلت البيانات الجديدة على عجل، وبدون أن تجري مراجعة سائر البيانات في الذاكرة الرقمية لتتواءم مع اللذات الجديدة، وبالتالي تعطلت بعض الروبوتات نهائياً، مما يؤدي لخطر كبير سبق وأن حذرنا منه، وهو الخطر المعروف علمياً باسم «الانفصال الكبير للروبوتات عن العقل الأم».

نقدم لسيداتكم هذه الشكوى للمرة الألف وخمسة، على أمل ألا تلقى مصير سابقاتها، راجين ألا تتعلّق المنظومة الروبوتية كلها، لأننا كما تعلمنا، الروبوتية هي أقدم ما في الحياة، كما نكرر طلبنا منكم بصرف عدد إضافي من الروبوتات إلينا بدلاً من تلك المتعطلّة، وعدم الاقتصاد في بلد يدعو لترشيح النفقات.

18 في المئة هو معدل انخفاض نسبة المواليد الذكور في العام 2005 نسبة إلى معدلات الإناث، لتصبح 850 ذكراً لـ 1000 أنثى بعد أن كانت 1050 مولوداً ذكراً لـ 1000 أنثى. وهذا يعدّ مؤشراً لتدهور جيني كان تأثيره أقوى على الذكور من الإناث.. مثلما حدث في هيروشيما.

يوم سقوط بغداد

في صراع المظلوميات

مع احتدام الصراع الطائفي والاثني في المنطقة على خلفية أحداث العراق وسوريا، ومؤخراً اليمن، يتولى بعض الكتاب والإعلاميين مهمة تمثيل الخطاب التبريري لجماعاتهم عبر إيراد الأدلة على الانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الجماعة الأخرى - وتجاهل تلك التي ترتكبها الجماعة التي ينتمي كل منهم إليها. في هذا الخطاب لا يحاول هؤلاء التناغم مع المشاعر الشعبية فقط، أو تملق السلطة السياسية أو المالية الداعمة لهذا الخطاب وحسب، بل أيضاً أن يصنعوا سردية تغلف «القيح» البدائي للمشاعر الطائفية في مخاطبة عالم يعني اليوم كثيراً بجماليات الكلام وبالصوابية السياسية، تظل فكرة المظلومية عنصرًا رئيسياً في هذا النوع من الخطاب، لأنها تستنضج الفرائز الكامنة للجماعة وتصنع المنطق التبريري للانتقام. ويدخل تناقض المظلوميات الراهن اليوم في إطار مأكبة الصراع المشتغلة ليمثل وقودها النفسي: فكما كان الظلم أكبر، وتكرس كحقيقة، كانت رغبة الانتقام ضد «الظالم» أكثر حدة.

من عانى أكثر؟

المنطق القائم على التناقص حول «من عانى أكثر»، هو منطق غير مؤسس على رغبة إنهاء المعاناة، بل على إثبات أن ما يرتكب بسبب تلك المعاناة مبرر. ومشكلة هذا المنطق أنه أولاً انتقائي في قراءته لما حدث، يميل إلى تضخيم معاناة الـ «نحن» وتجاهل معاناة الـ «هم»، وهو ثانياً يقوم على تحويل الجماعة إلى كيان «جوهري»، فنحن مظلومون لأننا أولاً وأخيراً هذه الجماعة بعينها، وهم ظالمون لأنهم هم الجماعة الأخرى. وهكذا تتصلب الحدود بين الجماعتين. ويدعو الحيداء بينهما خياراً صعباً، ويدعو الآخر بمحض وجوده مدعاة للقلق لأنه قاتل أو جلد محتمل. يمكن وصف ذلك بحالة «الإحتفاء بالمظلومية»، هو احتفاء لأنه معني بالدرجة الأولى بإعادة إنتاج السردية السياسية للجماعة وليس بإيجاد مخرج ملموسة من الوضع الذي أنتج هذه السردية. هذا ما تقوله لنا طريقة التعاطي مع الفيديو التي يتم تسريبها حول ما فعله داعش بخصوصه الشعبية، وحول ما فعله أفراد وجماعات في الميليشيا المرتبطة بـ «الحشد الشعبي» بخصوصهم السنة، وحول ما فعله نظام الأسد بخصوصه وما فعله خصومه بآليات النظام... نحن أمام دينامية نفسية معقدة في الحرب الأهلية لا تستهدف العداية فقط، بل حفظ الاستثمارية الجماعية وقدرتها على مواصلة الحرب. في الغالب، تخفي سرديتا الجماعتين المتصارعتين حقائق معقدة كثيرة من طبيعة الصراعات الأهلية، فهي نادراً ما تجري فعلاً بسبب ما يعنيه طرفاها، والكثير ممن ينضون تحت لوائها لهم دوافعهم الخاصة التي لا تندرج في إطار ما تدعيه سرديتا الجماعة

التي يقاتلون إلى جانبها. هذا ما تخبرنا به الباحثة المختصة في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (MIT) كريستينا فوتيني في كتابها عن «تشكيل التحالفات في الحرب الأهلية»، حيث تتحدى الفكرة السائدة بأن تلك التحالفات هي ببساطة نتاج لحالة استقطاب اثني أو طائفي، وعبر تحليلها لـ 53 حالة تستنتج أن التوزيع النسبي للقوة على الأرض يلعب دوراً كبيراً في توجيه اصطافات الفئات السكانية والجماعات الحاربية، مؤكدة على الرؤية المصلحية والبراغماتية في اتخاذ الفرقاء لمواقفهم. بهذا المعنى، فإن سرديتي المظلومية التي يتبناها طرفا الصراع الأهلي في العراق، لا تقدمان أبداً إجابة كافية عما يحصل فعلاً في هذا الصراع.

الانتماء والانشقاق

ليس جديداً القول إن الإنسان منحاز في الغالب إلى الجماعة التي ينتمي إليها ويرى الأمور من منظورها، لأنه يخضع لعملية تنشئة تشكل مداركه وفهمه للعالم من خلال منظومة الأفكار والرموز والطقوس التي تفرسها فيه الجماعة. وفي الغالب، تعمين قيم تؤكد أهمية الإخلاص للجماعة وعدم «خيانتها» وتجنب «العمالة» لخصومها، وعلى الرغم من أن الكثير من أفراد الطبقات المتعلمة يدون تعاليماً على هذه القيم، إلا أن قليلاً منهم يستطيع فعلاً المغامرة بصورته وعلاقاته الاجتماعية عبر التفرغ خارج السرب الجمعي، وهذا القليل هو إلى حد كبير ظاهرة ترتبط بفكرة المثقف الحديث الذي ينطلق من تبجيل فكرة الانشقاق على حساب فكرة الانتماء. لكن للانشقاق أخلاقياته أيضاً التي تجعله غير مطابق للخيانة، فالخيانة هي التخلي عن الجماعة لخدمة جماعة أخرى أما الانشقاق فهو نقد الجماعة من دون الانسواء في جماعة بديلة.

يبدو خيار الانشقاق في المجتمع الشرقي البني على قيم أبوية وعلى الأخلاقيات الجمعية، وعلى طمر الفارق بين العام والشخصي.. صعب ومكلف، لا يتعلق الأمر فقط بقوة النزعة الجموعية، بل وأيضاً بضيق مساحة الحيداء التي تمنح الانشقاق من أن يبدو وكأنه خيانة. إن فكرة المجتمع نفسها بمعناها الحديث غير متحققة بشكل كامل في بلدنا، ونحن في الغالب نستخدم التعبير بحكم التعود لا بحكم التحقق من دقته. فالمجتمع (Society) هو ظاهرة حديثة يصنعها تفكك وتراجع تأثير العلاقات القرابية ومؤسساتها المصلحة العلاقات الطوعية ومؤسساتها، بما يقوى قدرة الفرد على الاختيار. لكن في حالة «الجماعة» (Community)، فإن الفرد مأسور بجملة علاقات لا تمنحه تلك الحرية. في الغالب، يصعب على «المنشق» في بلدنا أن يعرب من أسرار الجماعة ليحتمي بفضاء المجتمع، لأن الأخير يتلاشى مع صعود الجماعات.

الجماعة ومجتمع الحقوق

يؤكد أنتوني سميث (عالم الاثنوغرافيا البريطاني) أهمية الرموز والسرديات في صناعة الجماعة، ويشير إلى عناصر رئيسية في تشكيل تلك السرديات، أحدها فكرة المظلومية. وهو يدرك أن هناك فرقا بين المجتمع السياسي كمفهوم حديث يقوم على الروابط القانونية، وبين الجماعة الأثنية، لكن في ظروف تراجع المجتمع، كما هو حاصل في منطقتنا، يترك الفراغ لتتلاءم سرديات الجماعات وفكرها وخطابها. بهذا المعنى، فإن تناقض المظلوميات هو تعبير عن إخفاق عميق في صناعة خطاب إيجابي مؤسس على قيم المجتمع السياسي الحديث.

ثم إن هناك فجوة واضحة بين الولاءات الفعلية للمتضوين في أطر الجماعات وبين الخطاب السياسي في بلدنا، وهي فجوة كرستها حالة «الزردواجية» السائدة بسبب الخضوع لأنساق قيمة متعارضة، في الوقت ذاته، وتحديدًا بسبب التوتر بين الانتماء الفرعي وبين الانتماء الوطني، وهو توتر يميل اليوم إلى تقوية الانتماء الأول بوصفه تعبيراً عن حالة «الخوف الجمعي» من حالة الفوضى وعدم اليقين. فخطاب المظلومية يعبر عن صعود هذا الانتماء، وعن مزيد من الإخفاق لفكرة الدولة المدنية. ويخطئ من يتصور أنها اليوم حالة عربية وحسب، فتعثر دولة الرفاه في أوروبا أسهم في ظاهرة تكوصية تتمثل بالعودة للأنثو- قومية التي تمثلها الأحزاب اليمينية المتشددة والفاشية التي تراها في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهنغاريا وهولندا. لكننا في المشرق نواجه الشكل الأكثر تطرفاً لهذا الصراع، لأن الدولة الحديثة أخفقت في أن تجذر نفسها اجتماعياً ولم تستطع أن تبني ما يكفي من الروادع الثقافية ضد نزعات العودة إلى الجماعة. وليس غريباً أن تكون بني هذه الدولة قد اخترقت عميقاً من قبل الولاءات القرابية والعصب الطائفية والقبلية.

هناك صراع لم ينته بعد بين فكرة الدولة المؤسسة على «مجتمع الحقوق» وتلك المؤسسة على «روابط الجماعة الأولية»، هو جزء من صراع عالمي أنتجته العولمة، لكنه في بلدنا يأخذ اليوم شكل أسئلة وجودية ملحة: هل ننساق وراء سياق المظلوميات أم نبحث عن إطار حقوقي لمعالجة «الظلم»؟ هل مشكلتنا هي وجود الظلم، أم في من يرتكبه؟ إنه جدل رئيسي في عالم القرن الحادي والعشرين، جدل نستطيع أن نؤثر فيه عبر النموذج الذي نختره ونحن ندير صراعاتنا وتعاملنا مع مخلفات فشل الدولة التي كانت في معظم تاريخها، ولا زالت، دولة الجماعة، لا دولة المجتمع.

حارث حسن

زميل في معهد رادكليف / جامعة هارفارد / من العراق

حلم..



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ثلاثة نصوص من اليمن:

- ما لا يتناولته الإعلام عن اليمن - صادق عبد الحق
- الصراع الدولي ومظلة تدمير اليمن - بشري القطري
- بين مفتوح على كل الاحتمالات.. إلا العدالة - عاصم ترحيني
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

بعض من عراق اليوم



رسم خضير الحميري - العراق (خاص السفير العربي)



مدونات

رحمةً بدجلة العجوز يا وزير النقل!

وزير النقل الجديد باقر جبر صولاج الزبيدي، الذي انتقل إليها من وزارة الداخلية مروراً بالمالية (بعض وزراء حكومة المحاصصة - كما يقول المثل العراقي السائر - كـ «الطاطم يهرم - أي يتأسب - على كل مرقة») يحاول جاهداً أن يقدم كل أسبوع إنجازاً جديداً. وهذا أمر محمود ولكن ليس في جميع الأحوال. فتمه إنجازات تفوق أضرارها فوائدها! بعض إنجازات الوزير مضرة، بل وخطرة: - ابتكر الوزير أو مستشاروه مشروع «التكسي النهري»، وهو عبارة عن زوارق سريعة تتنقل عبر نهر دجلة من الأعظمية نحو الباب الشرقي في مركز بغداد، لتتخفف من أزمة السير داخل العاصمة. ولكن الوزير ومهندسيه لم يأخذوا حالة نهر دجلة الراهنة بعين الاعتبار، فالنهر الجليل خسر ثلثي مياهه بسبب السدود التركية والمشاريع الإيرانية على منابعه وروافده، وهو الآن شحيح المياه لدرجة تفتقر القلب، وحركة هذه التاكسيات النهريه ستكون بكل تأكيد مصدر تلويث للنهر والبيئة، وستحول ما تبقى منه إلى مستنقع للزبوت والفضلات المختلفة، فهل يمكن أن يرحم الوزير النهريين، ويؤجل مشروعه هذا إلى يتعافوا أو أن يفكر بزوارق بمحركات كهربائية أو من دون محركات مثلاً؟ - طرحت الوزارة مشروعات استثمارية سماها الوزير «مشاريع استثمارية

مشروع سحق العراقي

بدا مشروع سحق العراقي من محاولة شل ذكركه التاريخية العامة، حرق كل ما يربطه بالماضي: مكتبات، متاحف، آثار.. أي فقدان تسلسل الأحداث كي يضيع، والتسلسل حيوي لبقاء الإنسان يقطاً في الحاضر. وبعد فقدان التسلسل تم تصنيع ذاكرة جديدة مشوهة: حرائق، قتل، انفجارات، صراعات مسلحة تتناقل، نهب ثروات... وعندما يُحسر أي إنسان في العالم تحت عنف مستمر وشرس ووجودي يبدأ العقل يدور في حلقة مفرغة، وتشغل دوامات الضياع. لكن شل الذاكرة وحده لا يكفي، لأن بقاء عناصر أخرى جوهرية قد تساعد على الثبات والتثبيت والعودة إلى الاستثمارية والتواصل مع الجذور. لذلك يجب زعزعة كل الثوابت التي ترتكز عليها الشخصية الإنسانية، وفي هذه الحالة يجب زعزعة الأرض التي يمشي عليها، والأرض والذاكرة كعضوين في الجسد، بل إن عناصر الجسد العضوية هي نفسها عناصر الأرض، كيميائياً، لذلك قيل له عبر تلقين متواصل إن العراق ليس بلداً قديماً. العراق بلد مركب ومصنّع أوائل القرن العشرين بموجب وفاق دولي، وأن كل التاريخ القديم غير حقيقي ومتخيل، أي أنك أيها العراقي مخلوق غلط ترتبط بتاريخ من صفحة «حمزة الحسن»، على فايسبوك

إستراتيجية»، منها مثلاً فندق من ستين طابقاً في البصرة! ولكن هل يعلم الوزير أن اسم «البصرة» في أحد معانيه هو الأرض الرخوة وذات الأحجار الصغيرة كما قال الأخصف، وحتى إذا افترضنا أن التقنيات الهندسية الحديثة قادرة على حل الإشكالات المتعلقة بطبيعة التربة العشة، فلماذا الإصرار على التقليد الأعمى والتعلق ببنيّة عمرانية لا تمت أصلاً لبيئة العراق بصله، ولماذا لا تعتمد الدراسة المعمارية «الإقفية» البسيطة والأنيقة اللائمه لطبيعة بلدنا؟ بالنسبة، هذه المدرسة المعمارية لا تزال معتمدة في جميع دول العالم، بل إن أجمل مدن وعواصم أوروبا ذاتها تأخذ بها، وما بودابست وروما والخاليتان من الأبراج وناطحات السحاب قليلة الذوق والمسحة الإنسانية إلا مثالان جديران بالاعتبار و.. التناسي.

- أود التذكير بمشروع لطيف لهذه الوزارة لا بد من التنويه به، وهو تحويل عدد من الطائرات الضخمة التي خرجت من الخدمة إلى مطاعم تقدم خدماتها للمسافرين والمختزين قرب مطار بغداد وفي مناطق أخرى، فهذا مشروع مفيد ويمكن اعتباره من المشاريع الصديقة للبيئة إضافة إلى طرافته السياحية.

من صفحة «علاء الالبي» على فايسبوك